





حيّاكم

بسحب المليون ونص

1,500,000

دينار كويتي

الجائزة الأكبر بالكويت والعالم

المرجع: الجمعة 10 يناير 7:00 مساءً

على جائزة 1.5 مليون دينار

«التجاري» ينظم سحب «النجمة» الكبير.. غداً

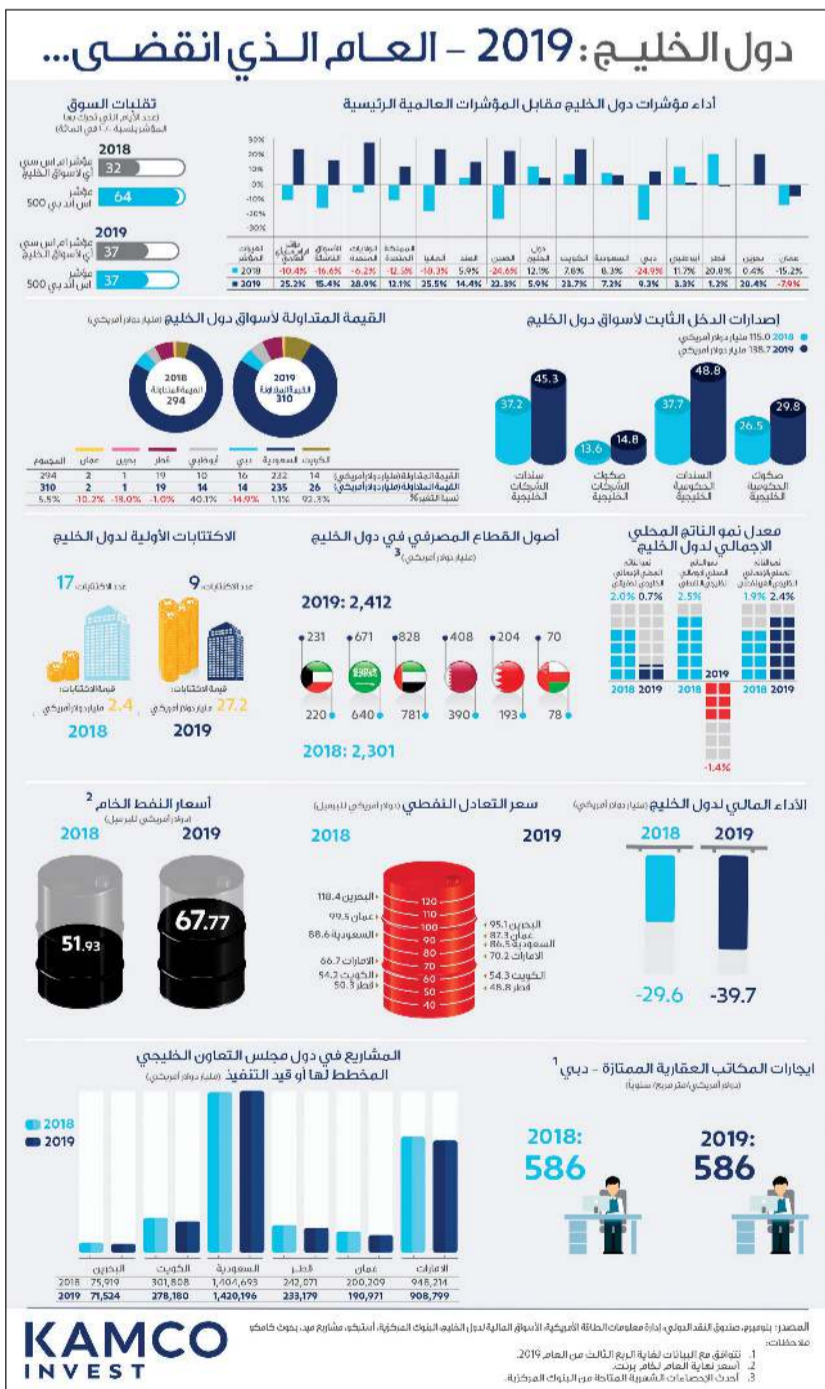


هنادي المسلم

ينظم البنك التجاري مهرجان السحب الكبير لجائزة حساب النجمة على 1,5 مليون دينار في حدث ينتظره العديد من عملاء البنك التجاري الكويتي، وذلك غدا الجمعة المقبل 10 الجاري الساعة 7 مساءً في مجمع مروج. وخلال هذا الحدث المهم، سيستم الإعلان عن الفائز بكبرى جائزة نقدية مرتبطة بحساب مصرفي ومقدمة من البنك التجاري الكويتي وموثة من غينيس للأرقام القياسية. في هذا السياق، صرحت هنادي المسلم مدير عام بالوكالة - قطاع الخدمات المصرفية للأفراد قائلة: يسر البنك التجاري والأنشطة الجميع لحضور مهرجان السحب والأنشطة والمسابقات المصاحبة لهذا المهرجان والتي ستقام بحضور ممثل وزارة التجارة والصناعة، وكشفت المسلم عن أن السحب سيبدأ على الهواء مباشرة عبر إذاعة نض الكويت 88.8FM، حيث يتضمن برنامج السحب العديد من المفاجآت والأنشطة الترفيهية والمسابقات المخصصة للحضور والمشاركين، بالإضافة إلى عروض فرقة تراثية كويتية. وتابعت المسلم أنه ومن خلال هذه المناسبة، سيتم الإعلان عن الفائز سعيد الحظ بالجائزة

خلال 2019 لتبلغ 26 مليار دولار

«كامكو إنفست»: بورصة الكويت تسجل أعلى نمو بالقيمة المتداولة خليجياً بـ 92%



القيمة المتداولة لأسواق الخليج خلال عام 2019 بلغت نحو 310 مليارات دولار، بنمو 5,4%، وذلك بالمقارنة مع القيمة المتداولة خلال عام 2018 والبالغة 294 مليار دولار، مشيراً إلى أن قيمة المتداولة في بورصة الكويت قفزت بنسبة 92,3% خلال 2019 مسجلة مستوى 26 مليار دولار، بالمقارنة مع 14 مليار دولار في 2018، لتسجل بذلك أعلى نمو بين الأسواق الخليجية خلال العام الماضي. وأضاف التقرير أن سوق أبوظبي المالي سجل ثاني أعلى نمو بالقيمة المتداولة بين الأسواق الخليجية بنسبة 40,1% مرتفعة من 10 مليارات دولار في 2018 إلى 14 مليار دولار في 2019، وجاءت القيمة المتداولة بالسوق السعودي بالمرتبة الثالثة، حيث ارتفعت بنسبة 11% لتبلغ 235 مليار دولار، بالمقارنة مع 232 مليار دولار خلال 2018.

قال تقرير صادر عن شركة كامكو إنفست إن إصدارات الدخل الثابت لأسواق الخليج قفزت خلال عام 2019 بنسبة 20,6% لتبلغ نحو 310 مليار دولار، مقارنة مع 260 مليار دولار خلال عام 2018، مبيّناً أن إصدارات السندات الحكومية بلغت 48,8 مليار دولار، مقارنة مع 37,7 مليار في 2018، بنمو 29,4%، بينما جاءت إصدارات الصكوك الحكومية بقيمة 29,8 مليار دولار، مقارنة مع 26,5 بنمو سنوي 12,4%. فيما أوضح التقرير إن إصدارات السندات للشركات الخليجية خلال عام 2019 بلغ نحو 45,3 مليار دولار، مقارنة مع 37,2 مليار دولار بنمو سنوي 21,8%، فيما بلغ حجم إصدارات الصكوك للشركات الخليجية خلال العام الماضي نحو 14,8 مليار دولار مقارنة مع 13,6 مليار دولار، بنمو سنوي 8,8%. وأوضح التقرير أن

عموميتها وافقت على زيادة رأس المال من 45 إلى 55.5 مليون دينار

اندماج «بيت الأوراق» مع «الأمان».. 1 مارس لحيازة السهم

البالغة 105 ملايين سهم. وحددت العمومية تاريخ حيازة سهم «الأمان» في 1 مارس المقبل مع تفويض مجلس الإدارة بتحديد الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم ذات الصلة بزيادة رأس المال، وتعديل الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم ذات الصلة بزيادة رأس المال وتعديل ذلك الجدول الزمني وفقاً لإجراءات تنفيذ عملية الاندماج، بالإضافة إلى التصرف في كسور الأسهم إن وجدت.

من جهته، أوضح نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي في شركة بيت الأوراق المالية (البيت) فهد بودي، في تصريحاته للصحافيين على هامش الاجتماع، أن حجم الأصول المدمجة في ظل الاندماج ما بين «البيت» و«الأمان» تبلغ نحو 60 مليون دينار، مضيفاً أن نحو 50% من الأصول الحالية موجودة في السوق البريطاني تتمثل الحصة الأكبر منها في بنك «غيت هاوس»، في حين تحتفظ الشركة محلياً بـ 15% «كاش»، واستثمارات تمثل ملكية مباشرة بواقع 15% من الأصول بما فيها عقارات واستثمار في شركات تابعة.

وأشار إلى أن الأصول موزعة جغرافياً وقطاعياً أكثر مما كانت عليه، لافتاً إلى أن الاندماج سيحقق مداخل مختلفة سيكون لها أثرها على العائد المنتظر لمساهمي «الأمان» الذي سيشتمل أسهما في «البيت».



الغائب ويؤدي خلال عمومية الاندماج أمس

مساهمي «البيت» الحاليين عن حقهم في الأولوية بالاكتتاب في أسهم الزيادة

الأوراق المالية، وتخصص لمساهمي «الأمان» دوناً عن الشركة الدامجة بعد تنازل

علاوة إصدار، والتي تمثل صافي أصول «الأمان» غير المملوكة من قبل شركة بيت

بودي: الدمج سيعيد «الابن» إلى «الأب» بعد 15 عاماً

أكد بودي أن الدمج سيترتب عليه عودة «الابن» ممثلاً في شركة «الأمان» إلى «الأب» ممثلاً في «البيت» بعد 15 عاماً من الغياب، حيث ستعود إدارة قطاع الأصول إلى الشركة الأم بعد أن تم إيداعها بجمعية الأمان طوال السنوات الماضية. ولفت إلى أن المجموعة كانت من أولى الشركات التي سددت ديونها قبل 3 سنوات، وما بعد ذلك يمثل مرحلة مواكبة التغييرات الاقتصادية وما تتطلبه معايير الحوكمة، فيما لفت إلى أن الدمج سيوفر فرق عمل متكاملة في الكثير من القطاعات منها إدارات الأصول بالداخل والخارج.

وأكد أن مساهمي البيت والأمان سيستفيدون من العملية بما سيحقق من عوائد وانتشار وتوسع في الأداء، مشيراً

تبلغ 230 مليون دينار بنهاية الشهر.. وبضغط من تراجع تداولات «التجاري» و«الخاص»

«بيتك»: 31% انخفاضاً شهرياً بتداولات أكتوبر العقارية



(زين علام)

انخفاض التداولات العقارية خلال أكتوبر 2019

صفقة (422 عقداً، 25 وكالة) منخفضة بحوالي 25% على أساس شهري، وبنسبة 37% على أساس سنوي، وارتفع مؤشر متوسط عدد الصفقات اليومية إلى 21,3 صفقة في اليوم خلال أكتوبر مقابل 27 صفقة في اليوم من سبتمبر، بانخفاض شهري 21% وبنسبة 31% عن متوسط التداول اليومي على أساس سنوي.

معدل التغير الشهري لمؤشر قيمة الصفقة متذبذباً، ويلاحظ استمرار معدل النمو السنوي لهذا المؤشر للمرة الثانية على التوالي مسجلاً زيادة سنوية 12% لمؤشر قيمة الصفقة عن مستواه في أكتوبر العام الماضي، ويتواصل الاتجاه المتذبذب للتغير السنوي في هذا المؤشر. كما بلغ عدد الصفقات العقارية المتداولة 447

التداولات 21% وانخفاض متوسط قيمة الصفقة 31,3% في هذا القطاع على أساس شهري، وارتفعت تداولات العقار الاستثماري 7,2% مصحوبة بانخفاض عددها 23% برغم ذلك ارتفع متوسط قيمة الصفقة 39% على أساس شهري، وانخفضت قيمة تداولات العقار التجاري إلى مستوى غير مسبق، وتركزت على تداولات المحلات

وأدى من القطاعات الأخرى. ويلاحظ انخفاض شهري لعدد التداولات إذ بلغت 450 صفقة بانخفاض 25% عن سبتمبر، مع انخفاض في جميع القطاعات العقارية باستثناء الصناعي الذي تضاعف فيه عدد التداولات. ودفع الأداء المحدود في أكتوبر مقارنة بالأشهر التي سبقته قيمة التداولات العقارية لانخفاض بنسبة 29% على أساس سنوي، إلا أن تداولات بورصة الكويت سجلت زيادة استثنائية نسبتها 63% للفترة نفسها، بينما يلاحظ انخفاض القطاعات العقارية المختلفة باستثناء الاستثماري الذي شهد زيادة على أساس سنوي، ويلاحظ انخفاض عدد التداولات العقارية في أكتوبر على أساس سنوي بنسبة 37% نتيجة تراجع عددها في القطاعات المختلفة. كما انخفض مؤشر متوسط قيمة الصفقة الإجمالية بنهاية أكتوبر 9% على أساس شهري، لكنه يفوق مستواه في الشهر نفسه العام الماضي بنسبة 12%، ويلاحظ انخفاض شهري لعدد الصفقات باستثناء الاستثماري، في الوقت الذي ارتفع المؤشر على أساس سنوي في السكن الخاص، بينما انخفض في القطاعات الأخرى.

تداولات السكن الخاص.. الأعلى في عامين

قال تقرير «بيتك» إن تداولات السكن الخاص بلغت بنهاية أكتوبر مستوى مرتفعاً نسبياً مسجلة 112 مليون دينار، وهي تفوق مستوياتها في معظم الأشهر من العامين الماضيين، لكنها ما زالت أدنى من بعض المستويات المرتفعة في العام الحالي مدفوعة بانخفاض عددتها ومزال القطاع يشهد معدلات تغير شهرية متذبذبة، وساهم الأداء الشهري لقطاع السكن الخاص في تسجيل انخفاض 25% على أساس سنوي، مع ملاحظة استمرار تذبذب معدل التغير

السنوي في تداولات القطاع. سجل متوسط قيمة الصفقة في قطاع السكن الخاص 336 ألف دينار منخفضاً عن أعلى مستوى في عامين بلغ 346 ألف دينار بنهاية سبتمبر، أي انخفاض المؤشر 73,1% على أساس شهري، ومزال الاتجاه التصاعدي لهذا المؤشر متواصلًا برغم تذبذب معدل تغيره الشهري، في حين يواصل متوسط قيمة الصفقة في هذا القطاع ارتفاعه مسجلاً زيادة للشهر الثاني على التوالي بنسبة 79% على أساس سنوي بنهاية أكتوبر. وبلغ عدد الصفقات السكنية

سكني بعد تداولات تراجت 3 مرات على التوالي. تجاوز متوسط قيمة الصفقة في القطاع الاستثماري 1,1 مليون دينار في أكتوبر ويعد أعلى مستوى خلال العام الحالي، بالتالي عاد هذا المؤشر إلى مستوياته المرتفعة محافظاً على مساره التصاعدي في الأشهر الماضية، وارتفع إلى 399 على أساس شهري. أما على أساس سنوي فإن متوسط قيمة الصفقة يفوق ضعف مستواه في ذات الشهر من

سكني بعد تداولات تراجت 3 مرات على التوالي. تجاوز متوسط قيمة الصفقة في القطاع الاستثماري 1,1 مليون دينار في أكتوبر ويعد أعلى مستوى خلال العام الحالي، بالتالي عاد هذا المؤشر إلى مستوياته المرتفعة محافظاً على مساره التصاعدي في الأشهر الماضية، وارتفع إلى 399 على أساس شهري. أما على أساس سنوي فإن متوسط قيمة الصفقة يفوق ضعف مستواه في ذات الشهر من

111 مليون دينار تداولات الاستثماري.. بارتفاع 7%

سكني بعد تداولات تراجت 3 مرات على التوالي. تجاوز متوسط قيمة الصفقة في القطاع الاستثماري 1,1 مليون دينار في أكتوبر ويعد أعلى مستوى خلال العام الحالي، بالتالي عاد هذا المؤشر إلى مستوياته المرتفعة محافظاً على مساره التصاعدي في الأشهر الماضية، وارتفع إلى 399 على أساس شهري. أما على أساس سنوي فإن متوسط قيمة الصفقة يفوق ضعف مستواه في ذات الشهر من

سكني بعد تداولات تراجت 3 مرات على التوالي. تجاوز متوسط قيمة الصفقة في القطاع الاستثماري 1,1 مليون دينار في أكتوبر ويعد أعلى مستوى خلال العام الحالي، بالتالي عاد هذا المؤشر إلى مستوياته المرتفعة محافظاً على مساره التصاعدي في الأشهر الماضية، وارتفع إلى 399 على أساس شهري. أما على أساس سنوي فإن متوسط قيمة الصفقة يفوق ضعف مستواه في ذات الشهر من

سكني بعد تداولات تراجت 3 مرات على التوالي. تجاوز متوسط قيمة الصفقة في القطاع الاستثماري 1,1 مليون دينار في أكتوبر ويعد أعلى مستوى خلال العام الحالي، بالتالي عاد هذا المؤشر إلى مستوياته المرتفعة محافظاً على مساره التصاعدي في الأشهر الماضية، وارتفع إلى 399 على أساس شهري. أما على أساس سنوي فإن متوسط قيمة الصفقة يفوق ضعف مستواه في ذات الشهر من

سكني بعد تداولات تراجت 3 مرات على التوالي. تجاوز متوسط قيمة الصفقة في القطاع الاستثماري 1,1 مليون دينار في أكتوبر ويعد أعلى مستوى خلال العام الحالي، بالتالي عاد هذا المؤشر إلى مستوياته المرتفعة محافظاً على مساره التصاعدي في الأشهر الماضية، وارتفع إلى 399 على أساس شهري. أما على أساس سنوي فإن متوسط قيمة الصفقة يفوق ضعف مستواه في ذات الشهر من

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) إن التداولات العقارية بالسوق الكويتي انخفضت لتصل إلى حوالي 230 مليون دينار بنهاية أكتوبر بتراجع 31,5% عن قيمتها في سبتمبر، في ظل انخفاض طفيف لعدد أيام التداول في أكتوبر عن الشهر السابق له، بالتالي عادت التداولات العقارية إلى مستويات أقل من المتوسط خلال العام، مدفوعة بأداء محدود لافت في تداولات العقار التجاري التي تركزت على المحلات التجارية صغيرة المساحة، وانخفاض في السكن الخاص وتحسن محدود في الاستثماري، فيما تضاعفت التداولات في الصناعي، لكن ما زالت أدنى من القطاعات الأخرى. ويلاحظ انخفاض شهري لعدد التداولات إذ بلغت 450 صفقة بانخفاض 25% عن سبتمبر، مع انخفاض في جميع القطاعات العقارية باستثناء الصناعي الذي تضاعف فيه عدد التداولات. ودفع الأداء المحدود في أكتوبر مقارنة بالأشهر التي سبقته قيمة التداولات العقارية لانخفاض بنسبة 29% على أساس سنوي، إلا أن تداولات بورصة الكويت سجلت زيادة استثنائية نسبتها 63% للفترة نفسها، بينما يلاحظ انخفاض القطاعات العقارية المختلفة باستثناء الاستثماري الذي شهد زيادة على أساس سنوي، ويلاحظ انخفاض عدد التداولات العقارية في أكتوبر على أساس سنوي بنسبة 37% نتيجة تراجع عددها في القطاعات المختلفة. كما انخفض مؤشر متوسط قيمة الصفقة الإجمالية بنهاية أكتوبر 9% على أساس شهري، لكنه يفوق مستواه في الشهر نفسه العام الماضي بنسبة 12%، ويلاحظ انخفاض شهري لعدد الصفقات باستثناء الاستثماري، في الوقت الذي ارتفع المؤشر على أساس سنوي في السكن الخاص، بينما انخفض في القطاعات الأخرى. وانخفضت تداولات القطاعات العقارية المختلفة بنهاية أكتوبر من حيث القيمة على أساس شهري، منها السكن الخاص الذي تراجع قيمته 23% مصحوبة بانخفاض عدد